

A

Distr.
GENERAL

A/47/598
29 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمال

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

الترتيبات المؤسسة لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٩ - ١	أولاً - مقدمة
٥	٤٤ - ٤٥	ثانياً - مقترنات بشأن الطرائق الإجرائية والتنظيمية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة
٥	١١ - ١٠	ثالثاً - ملاحظات عامة حول وظائف وسلطات اللجان المنشاة بموجب المادة ٦٨ من الميثاق ...
٦	١٥ - ١٦	رابعاً - تحليل توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بمهام اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

المحتويات (تابع)

<u>المصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨	١٦ - ١٧	جيم - العضوية
٩	٢٢ - ٢٣	دال - برنامج العمل وتنظيم الأعمال
١١	٢٤ - ٢٥	هاء - النظام الداخلي
١١	٢٦ - ٢٧	واو - تواتر الجلسات ، ومدتها ، وأماكن عقدها
١٢	٢٨ - ٢٩	زاي - اشتراك المنظمات الحكومية الدولية
١٢	٣٠ - ٣١	حاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية
١٣	٣٢	طاء - الترتيبات غير الرسمية
١٤	٣٣ - ٤١	ياء - علاقة اللجنة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهياكلهما الفرعية
١٧	٤٢ - ٤٤	كاف - المسائل التي يمكن النظر فيها خلال الدورة الأولى للجنة
١٨	٤٥ - ٥٦	ثالثا - ترتيبات التنسيق بين الوكالات لمتابعة أعمال المؤتمر ودور لجنة التنسيق الإدارية
٢٢	٥٧ - ٦٠	رابعا - الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى للتنمية المستدامة
٢٣	٦١ - ٧٠	خامسا - هيكل دعم الأمانة

أولاً - مقدمة

- ١ - كان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بمثابة بداية مرحلة جديدة هامة من التعاون الدولي في التنمية وإدارة البيئة ، استناداً إلى التسلیم بضرورة اتباع نهج متكامل إزاء جميع قضايا البيئة والتنمية . ولم يسبق للمؤتمر مشيل من حيث نطاق عمله ، ومستوى الاشتراك فيه ، ونطاق مشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ومدى التأثير العام . واعتمد المؤتمر في جلسته الأخيرة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، وبرنامج عمل شامل يسمى جدول أعمال القرن ٢١ ، ومجموعة من المبادئ/العناصر المتعلقة بالغابات ("بيان رسمي وغير ملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات ، وحفظها وتنميتهما المستدامة")^(١) . وبالإضافة إلى ذلك ، عرضت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي للتوقيع في المؤتمر .
- ٢ - ويتضمن الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ مجموعة شاملة من التوصيات المتعلقة بالترتيبيات المؤسسية الدولية اللازمة لضمان المتابعة الفعالة لأعمال المؤتمر ، بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . وتدعى هذه المقررات إلى اتخاذ ترتيبات مؤسسية تكون ابتكارية الطابع ، مع المساهمة في إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والمهادين ذات الصلة ، والإصلاح الشامل للأمم المتحدة ، بما في ذلك التغييرات الجارية في الأمانة العامة .
- ٣ - ولذلك ينبغي أن تؤدي الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى تعزيز دور وإمكانات الأمم المتحدة ، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في ميداني البيئة والتنمية المتراوطيين ، بغية تمكين المنظمة من الاستجابة بفعالية لاحتياجات المجتمع الدولي في هذه المجالات الحاسمة .
- ٤ - وأوصى المؤتمر ، في الفقرة ٢٨ - ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ، بإنشاء لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة وفقاً للمادة الشامنة والستين من ميثاق الأمم المتحدة . وستقدم هذه اللجنة تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق دورة المجلس بموجب الميثاق إزاء الجمعية العامة . وأوصى كذلك في الفقرة ٢٨ - ١٢ بـان تحدد الجمعية العامة ، في دورتها السابعة والأربعين ، الطرائق التنظيمية المعينة

لعمل اللجنة ، مثل عضويتها ، وعلاقتها ببعض هيئات الامم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بالمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية ، وتواتر اجتماعاتها ومدتها ومكان انعقادها . وينبغي لهذه الطرائق أن تأخذ في اعتبارها العملية الجارية لإعادة تشكيل وتنشيط عمل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدان ذات الصلة ، وخاصة التدابير الموسّعة التي اتخذتها في قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وغيرها من قرارات الجمعية ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، طلب المؤتمر الى الامين العام للامم المتحدة أن يعد للجمعية ، بمساعدة الامين العام للمؤتمر ، تقريراً مشفوعاً بالتوسيعات والمقترنات المناسبة .

٥ - وفي الفقرتين ٢٨ - ١٧ و ٢٨ - ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ ، ذكر المؤتمر أن كفالة الرصد والتنسيق والإشراف ، على نحو فعال ، لمشاركة منظومة الامم المتحدة في متابعة أعمال المؤتمر ، تتطلب وجود آلية تنسيق يتولى الامين العام قيادتها مباشرة . وأوصى بأن يعهد بهذه المهمة الى لجنة التنسيق الإدارية ، التي سوف توفر بذلك ملة حيوية ومتباينة بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من هيئات الامم المتحدة في أعلى المستويات الإدارية . ودعى الامين العام الى موافقة تنشيط أداء لجنة التنسيق الإدارية .

٦ - وفي الفقرة ٢٨ - ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، ذكر المؤتمر أنه يمكن للهيئات الحكومية الدولية ، والامين العام ، ومنظومة الامم المتحدة ككل ، الاستفادة من خبرة مجلس استشاري رفيع المستوى يتالف من أشخاص بارزین من ذوي المعرفة في مجال البيئة والتنمية ، بما في ذلك العلوم ذات الصلة ، يعينهم الامين العام بمفهوم الشخصية . وفي هذا الصدد ، دعى الامين العام الى تقديم توصيات مناسبة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وتتجدر الاشارة الى أنه ترد توصيات تتعلق بذلك في الفقرتين ٢١ - ٤ (د) و ٢٥ - ٧ (ج) من جدول أعمال القرن ٢١ .

٧ - وذكر المؤتمر أيها في الفقرة ٢٨ - ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ أن وجود هيكل لدعم الامانة مؤهل وكفاء بدرجة عالية داخل الامانة العامة للامم المتحدة ، يستعين بجملة أمور منها الخبرة الفنية المكتسبة في الاعمال التحضيرية للمؤتمر أمر جوهري لمتابعة أعمال المؤتمر وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وأوصى بأن يوفر هذا الهيكل الداعم للأمانة الدعم لأعمال كل من آليات التنسيق الحكومية الدولية وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات . وأوصي كذلك في الفقرة ٢٨ - ١١ بأن يقدم هذا الهيكل الدعم للجنة التنمية المستدامة .

٨ - وأوصى المؤتمر أيضاً في الفقرة ٢٨ - ٤٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بأن تبحث الجمعية العامة ، في مرحلة مبكرة ، سبل تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة في عملية متابعة أعمال المؤتمر . وبوجه خاص ، أوصى بوضع إجراءات من أجل إضطلاع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك المنظمات ذات الصلة بالمجموعات الرئيسية ، المعتمدة على أساس الإجراءات المستخدمة في المؤتمر ، بدوره . وفي الفقرة ٢٨ - ١١ ، أوصى المؤتمر بأن تشجع لجنة التنمية المستدامة على اشتراك المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك دوائر الصناعة والأعمال والمجتمعات العلمية ، في أعمالها . وترد توصيات ذات صلة بمشاركة هذه المنظمات في متابعة أعمال المؤتمر في الفقرات ٣٧ - ٥ إلى ٣٧ - ٩ من جدول أعمال القرن ٢١ .

٩ - وتتطلب معظم التوصيات المبيّنة أعلاه النظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها من جانب هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المختصة ، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك من جانب الأمين العام ولجنة التدقيق الإدارية . ويتضمن هذا التقرير ، المعد وفقاً لطلبات المؤتمر ، مقترنات وتوصيات الأمين العام بشأن سبل ووسائل تنظيم متابعة فعالة لأعمال المؤتمر على المستوى الحكومي الدولي ، والمستوى المشترك بين الوكالات ، ومستوى الأقاليم ، بغية تيسير المداولات حول هذا الموضوع الهام أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

ثانياً - مقترنات بشأن الطرائق الإجرائية
والتنظيمية للجنة الرفيعة المستوى
المعنية بالتنمية المستدامة

الف - ملاحظات عامة حول وظائف وسلطات اللجان
المنشأة بموجب المادة ٦٨ من ميثاق

١٠ - تنص المادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان" . كما أن المجلس مخول بموجب هذه المادة سلطة إنشاء "غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه" . وقد استعمل تعبير "لجنة" بوجه عام للدلالة على نوعين من الهيئات ، أي اللجان التنفيذية ، التي يمكن إنشاؤها بغية مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تأدية وظائفه ، والجان الأقليمية التي أمند إليها المجلس مسؤوليات واسعة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الأقليمي في مناطق محددة

من العالم . كما استعمل تعبير "لجنة" أحيانا لإشارة إلى اللجان الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المنشأة لمساعدة المجلس في مجالات قطاعية شتى .

١١ - وبوجه عام ، تقوم اللجان المنشأة بموجب المادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة بمساعدة المجلس وإمداده المشورة إليه وتقديم توصيات وتقارير إليه بشأن المسائل التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها ^(٢) . وفي الحالة قيد الاستعراض ، فإن الطابع البعيد الأثر للتوصيات الواردة في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ تشير إلى أنه ينبغي إنشاء لجنة التنمية المستدامة كمحفل رفيع المستوى للنظر على نحو شامل ومتعمق في جميع جوانب متابعة أعمال المؤتمر ، وأنه ينبغي وبالتالي أن يعهد إليها بالوظائف والسلطات الواسعة اللازمة للنهوض بهذه الولاية .

باء - تحليل توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى
بالبيئة والتنمية المتعلقة بمهام اللجنة
المعنية بالتنمية المستدامة

١٢ - في الوقت الذي تعرف فيه المهام العامة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، بصيغتها الموسّعة في الفقرة ٣٨ - ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ، على أنها "مهام المتابعة الفعالة لأعمال المؤتمر فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وترسيخ القدرة الحكومية الدولية على إدماج قضايا البيئة والتنمية ودراما التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، على الأameda الوطنية والإقليمية والدولية " ، فإن المهام المحددة تبين في الفقرتين ٣٨ - ١٢ و ٣٩ - ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ، وتتضمن ما يلي :

(أ) رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة المتعلقة بتكامل أهداف البيئة والتنمية في قطاعات منظومة الأمم المتحدة ، من خلال تحليل وتقييم التقارير المقدمة من جميع الأجهزة والمنظمات والبرامج والمؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، التي تعالج مختلف مسائل البيئة والتنمية ، بما في ذلك المسائل المالية ؛

(ب) النظر في المعلومات التي تقدم من الحكومات بما فيها ، على سبيل المثال ، تلك المقدمة في شكل رسائل أو تقارير وطنية دورية عن الأنشطة التي تتضطلع بها فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبالمشاكل التي تواجهها من قبيل تلك

المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا وغيرها من قضايا البيئة والتنمية التي ترى أنها ذات صلة ،

(ج) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، بما في ذلك ما يتصل منها بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا ،

(د) تلقي وتحليل المدخلات ذات الصلة الواردة من المنظمات غير الحكومية المختصة ، بما في ذلك القطاع العلمي والقطاع الخاص ، في إطار التنفيذ العام لجدول أعمال القرن ٢١ ،

(هـ) تعزيز الحوار ، في إطار الأمم المتحدة ، مع المنظمات غير الحكومية والقطاع المستقل فضلا عن الكيانات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة ،

(و) النظر ، كلما كان ذلك مناسبا ، في المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات البيئة التي يمكن أن تتيحها مؤتمرات الأطراف ذات الصلة ،

(ز) تقديم توصيات مناسبة إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على أساس النظر المتكامل في التقارير وفي المسائل المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ،

(ح) النظر في الوقت المناسب في نتائج الدراسة الاستقصائية التي سيفعل بها الأمين العام على وجه السرعة لجميع توصيات المؤتمر بشأن برامج بناء القدرات ، وشبكات المعلومات ، وأفرقة العمل ، وغيرها من الآليات الالزمة لدعم تكامل البيئة والتنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ،

(ط) الانطلاق باستظام بامتنان واستعراض ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وسيكون من المهم أن تستعرض على أساس منتظم كفاية تمويل جدول أعمال القرن ٢١ وآليات تمويله .

١٣ - ويمكن أن يتضح من التوصيات المجملة أعلاه أنه سيكون للجنة مهام عريضة تتصل فعلا بجميع الجوانب المفاهيمية والعملية للتفاعل الدولي الأخذ في التطور فيما بين

الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط المناصرة في مجال التنمية المستدامة . ويبدو أنه من المهم بصفة خاصة أن تدرج اللجنة الرسند والاستعراض وتحليل الجوانب البرنامجية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية ، فضلاً عن وسائل هذا التنفيذ ولاسيما تلك المتعلقة بالنواحي المالية . وبالرغم من أن جميع تلك المهام مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، فإنه يمكن تقسيمها من الناحية المفاهيمية إلى خمس فئات عريضة :

(٤) المهام المتعلقة باستعراض وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر ، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الواردة فيه ، ولاسيما تلك المتعلقة بالتوكيل ونقل التكنولوجيا ؛

(ب) المهام المتعلقة باستعراض التمويل وآلياته ،

(ج) المهام المتعلقة بدور المنظمات الحكومية الدولية ومسؤوليات كل منها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ؛

(د) المهام المتعلقة بالنظر في المعلومات المقدمة من الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ؛

(هـ) المهام المتعلقة بالتقدير المحرز في تنفيذ المكوّن القانوني ذات الصلة والنظر في إعداد مكوّن جديدة في المجالات التي لا تشملها المكوّن القائم .

١٤ - ويمكن أن يتضمن استعراض اللجنة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً تطبيق ، وعند الاقتضاء ، مواصلة وضع المبادئ العامة المتعلقة بالحقوق والالتزامات في مجال البيئة والتنمية ، بمصيغتها الواردة في إعلان ريو .

١٥ - ويبدو أيضاً أن من المهم لا يقتصر العمل الحكومي الدولي على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج جدول أعمال القرن ٢١ والنظر في المشاكل التي قد تنشأ وسبل التغلب عليها ، بل أن يتضمن أيضاً إبقاء جدول أعمال القرن ٢١ ذاته قيد الاستعراض بغية تعديله وتحديثه حسماً يتطلب الأمر في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والعلمية والقانونية وغيرها من التطورات . وسيعزز هذا من الطابع الديني القابل للتكييف لجدول أعمال القرن ٢١ بوصفه إطاراً طويلاً الأجل للعمل الذي

يغطيه المجتمع الدولي ولتنسيق الأنشطة ذات الصلة التي تغطيها المنظمات الدولية .

جيم - العضوية

١٦ - أوصى المؤتمر ، في الفقرة ٢٨ - ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ، أن تتكون اللجنة من ممثلي دول تنتخب كأعضاء فيها ، مع الاراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي المتنصف . وأوصى المؤتمر كذلك بأن يمنح ممثلو الدول غير الإعضاء في اللجنة مركز المراقب . وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة ٢٤ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يحدد المجلس تكوين هيئاته الفرعية . وتتراوح عضوية مختلف اللجان التابعة للمجلس من ٣٤ إلى ٥٣ عضواً . وينتخب المجلس أعضاء اللجنة ويتجاوز ، وفقاً لممارسة الأمم المتحدة ، أن ينتخبوها من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٧ - ومن الواضح أنه من المستصوب ضمان اشتراك أكبر عدد ممكن من الحكومات في أعمال الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية . ويتمثل أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بكامله وهيئاته الفرعية (التي سيتأثر هيكله وتكونه النهائي بالمناقشة الجارية في الجمعية العامة والمتعلقة بالتنظيم) ، مع مراعاة مختلف الاعتبارات التي توجه تحديد العدد الأمثل لكل من هذه الهيئات . وفي حالة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ستمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في الحفاظ على الرزم السياسي الذي تحقق في ريو دي جانيرو عن طريق المشاركة على أرفع مستوى وإيجاد هكل يحقق أقصى قدر من احتمالات إجراء حوار فعال فيما بين المشتركين الرفيعي المستوى . ويبدو أن هذه المجموعة من الاعتبارات تحبسن العدد من حجم عضوية اللجنة وهذا ، بطبيعة الحال ، بمبدأ التوزيع الجغرافي المتنصف .
(الفقرة ٢٢ أدناه ذات صلة أيضاً بهذا السياق)

دال - برنامج العمل وتنظيم الأعمال

١٨ - إن الطابع المتعدد التخصصات والإطار الزمني لجدول أعمال القرن ٢١ يتطلب أن وضع برنامج عمل للجنة متعدد السنوات ومن ، مما يوفر إطاراً لتقديم التقدم المحرز في تنفيذه ، والقيام ، في ضوء الاعتبارات الواردة إجمالاً في الفقرة ١٥ من هذا التقرير ، بمواصلة تطويره واستكماله ، حسب الاقتضاء ، مع مراعاة التطورات الدولية .

الرئيسية التي تؤثر على القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية . وفي إطار هذا البرنامج يمكن النظر في بعض عناصر جدول أعمال القرن ٢١ سنوياً بينما يمكن استعراض غيرها مرة كل مرتين أو أكثر .

١٩ - ونظراً إلى أن البرامج القطاعية المدرجة في جدول أعمال القرن ٢١ ستكون قيد الاستعراض في المحافل القطاعية ذات الصلة ، فإن المهمة الأساسية للمراجعة التي تقوم بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة يجب أن تكون التقييم المتعمق ، وأن تركز على العلاقات التي تربطها بالمسائل الأخرى القطاعية والمتركة بين القطاعات . وفي كل جلسة ، سيتم تقييم بعض المسائل القطاعية تقييماً متعمقاً على أساس برنامج المراجعة المتعدد السنوات المتفق عليه . ويمكن النظر في المخطط الأساسي للبرنامج في الدورة الموضوعية الأولى للجنة في عام ١٩٩٣ على أساس المقترنات التي سيقدمها الأمين العام .

٢٠ - من أجل تمكين اللجنة من الاطلاع بوظائفها على نحو فعال ، يمكن تقسيم عملها إلى أجزاء . ويمكن توخي إيجاد من ثلاثة إلى أربعة أجزاء^(٢) للمراجعة وجاء للسياسة رفيع المستوى . ويمكن تخصيص أجزاء المراجعة لما يلي : (أ) النظر في مسائل تنفيذ هشّ فصل/عناصر جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الدولي وعلى أساس برنامج مراجعة متعدد السنوات ؛ (ب) النظر في المعلومات المتقدمة من الحكومات والمنظمات الإقليمية ؛ (ج) النظر في التقدم المحرز في تنفيذ المكوّن القانوني ذات الصلة ووضع المكوّن مستقبلاً ؛ (د) النظر في المسائل المتعلقة بتمويل جدول أعمال القرن ٢١ ونقل التكنولوجيا . وبغض النظر عن عدد تلك الأجزاء ، فسيكون من المهم تحطيط وسياقة برنامج عمل الأجزاء بطريقة تضمن تحقيق نهج متكامل لتنفيذ جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ .

٢١ - ينبغي أن يشرف على جزء السياسة رفيع المستوى وزراء وصانعوا سياسة على مستوى رفيع يتمتعون بالمسؤولية في مجال البيئة والتنمية وينبغي أن يتتيح فرصة لإجراء استعراض للتقدم الشامل المحرز في تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١ ، ومن بينها الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا ، وأن يحل المسائل المتعلقة الناجمة عن عمل الأجزاء المتعددة . وفي نفس الوقت يجب أن يكون هذا الجزء موجهاً نحو المستقبل وأن يساهم في تحسين التنمية وتحديث توصيات المؤتمر في ضوء التقدم المحرز والتطورات الجديدة . وفي هذا المدد ، ينبغي أن يضع توصيات مناسبة عن اتجاه العمل مستقبلاً بشأن التنمية المستدامة .

٢٢ - وكجزء لا يتجزأ من وظائفه ، ينبغي على جزء السياسة رفيع المستوى في اللجنة أن يسع إلى تقديم مساهمة إلى الجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة عن طريق تحديد الأولويات و/أو المسائل الناشئة ذات الصلة بالتنمية المستدامة ، وبذلك يساهم في اختيار المواقف الرئيسية التي يتناولها الجزء رفيع المستوى .

٢٣ - يجوز للجنة أن تنتخب مكتبا يتالف من رئيس وأربعة نواب للرئيس ، يعمل أحدهم كمقرر أيضا ، ويتألفون من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية . عليه ، يمكن للرئيس تنظيم الجلسات الافتتاحية والختامية للجنة فضلاً عن الجزء الرفيع المستوى للسياسة ، بينما يتولى نواب الرئيس رئاسة جلسات أجزاء المراجعة . ويمكن أن تتخذ محصلة الأجزاء شكل استنتاجات وتوصيات نابعة من المقترنات المقدمة من الأمين العام وأعضاء اللجنة ومن المناقشات التي تجري .

هـ - النظام الداخلي

٢٤ - تعمل الهيئات الفرعية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بامتداده للجان الإقليمية ، عادة ، وفقاً للنظام الداخلي للمجلس^(٤) . وقد وضع نظام داخلي منفرد للجان التنفيذية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتها الفرعية^(٥) . وتسمح المادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس ، من حيث المبدأ ، لهيئاته الفرعية بالعمل وفقاً للنظام الداخلي لكل منها الذي يضعه المجلس ، أو الهيئة الفرعية التابعة له ، متى قرر المجلس ذلك .

٢٥ - ومن اقتضت الحاجة ، يمكن للجنة ترتيب إنشاء فرق عمل مخصصة فيما بين الدورات ، بفرض ضمان إجراء بتحليل متعمق للمواقف ذات الأهمية الرئيسية و/أو لإعداد التوصيات ذات الصلة لأي من أجزاء اللجنة . ويمكن كذلك عقد جلسات المكتب فيما بين الدورات لهذه الأغراض .

وـ - تواثر الجلسات ، ومدتها ، وأماكن عقدها

٢٦ - ينبغي ترتيب الجدول الزمني لجلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة له ، بحيث تتمكن اللجنة من أن تضع في اعتبارها ، عند الاقتضاء ، تحليل الجوانب ذات الصلة من أعمال المنظمات الحكومية الدولية المعنية ، ولاسيما

مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وأن تتيح للجنة في الوقت ذاته تقديم تقرير الى الدورة الموضعية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وفي إطار ذلك الجدول الزمني المعاد ترتيبه ، يمكن للجنة الاجتماع سنويا لفترة تتراوح بين اسبوعين وثلاثة اسابيع . كما يمكنها أيضا متن اقتض الامر ، عقد جلسات فيما بين الدورات لجزاء معينة و/أو افرقة فرعية .

٢٧ - وأثناء المؤتمر كان من رأي معظم المشاركين الذين تناولوا موضوع الاماكن المحتملة لعقد جلسات اللجنة ، أن تعقد إما في جنيف أو في نيويورك . وقد يفضل أن تعقد عادة الجلسات العادية للجنة في مقر الامم المتحدة ، نظرا للمزايا العملية التي قد توفرها مثل تلك الاماكن . ويمكن أيضا تناول عقد جلسات اللجنة بين جنيف ونيويورك ، كما هو الحال بالنسبة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

زاي - اشتراك المنظمات الحكومية الدولية

٢٨ - اتبعت إجراءات خاصة بالنسبة لمشاركة المنظمات الحكومية الدولية بمختلف الطرق ، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وفي المؤتمر ذاته^(٦) . وفي ضوء هذه التجربة ، أوصى المؤتمر في الفقرة ١١-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ . بأن تعمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة "على النهض على تدبير المشاركة الفعالة من جانب أجهزة منظومة الامم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها ، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة" .

٢٩ - وفي ضوء هذه التوصيات ، يبدو من المهم تمكين ممثلي شتى أجزاء الامم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها معا ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية و "غات" ، والمصارف الإنمائية الإقليمية ، ومنظمات التعاون الاقتصادي والتقني الحكومية الدولية ، الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ، من المشاركة كمراقبين في أعمال اللجنة ، وإصدار بيانات عن نشاطهم في دورات تلك اللجنة ، حسبما يفعلون عادة في أجهزة الامم المتحدة الحكومية الدولية . ليس هذا فحسب ، بل وتمكينهم أيضا من القيام بدور نشط بمقدمة استشارية في المداولات . ومن شأن هذا الحوار المعزز بين ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية أن يجعل مداولات اللجنة أكثر أهمية ووجهة لاتخاذ إجراءات وأن يسهم في تعزيز التنسيق بين الحكومات وبين الوكالات لانشطة ذات الصلة .

حاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية

٣٠ - أوصى المؤتمر في الفقرة ١١-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ بأن تشجع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مشاركة المنظمات غير الحكومية بما في ذلك دوائر الصناعة والأعمال والأوساط العلمية . وأوصى كذلك في الفقرة ٤٤-٢٨ "بضرورة وضع إجراءات من أجل اضطلاع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك المنظمات ذات الملة بالمجموعات الرئيسية المعتمدة على أساس الإجراءات المستخدمة في المؤتمر ، بدور موسع " .

٣١ - وقد ألمحت الإجراءات المتعلقة باعتماد واحتراك المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير في نجاح المؤتمر . وقد تود الجمعية العامة أن تもうّج ، استناداً إلى هذه الخبرة ، مبادئ توجيهية من أجل مزيد من المشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وفقاً للفقرة ٤٤-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، وفي هذا الضوء ، وتمشياً مع الفقرة ١١-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، يمكن ، في المقام الأول ، إعداد مشروع نظام داخلي مناسب بفرض تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة . ويمكن تقديم هذا النظام الداخلي إلى المجلس كي ينظر فيه في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٣ أو في جلسة خاصة للمجلس قبل ذلك يتم فيها رسمياً إنشاء اللجنة . (في هذا الصدد ، انظر أيضاً الفرع شانياً أدناه المعنون "الترتيبيات غير الرسمية" ، والفرع رابعاً المعنون "الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى") .

طاء - الترتيبات غير الرسمية

٣٢ - يمكن استكمال الإجراءات المبينة أعلاه بترتيبيات غير رسمية بغية تعزيز الحوار فيما بين الوزراء المشاركين في دورات اللجنة ، وكذلك بين المشاركين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية . وفيما يتعلق بالفئة الأولى ، يمكن عقد اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي ليوم واحد ، يقتصر حضوره على المشاركين من المستوى الوزاري ، يلي الأجزاء العاملة ، لتبسييل الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى بأمر تشمل تقديم المشورة ووجهات النظر التي يمكن أن تساعد على حل أية معوقات باقية . كما ينبغي اتخاذ ترتيبات غير رسمية لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الملة ، بما في ذلك الأوساط العلمية والقطاع الخاص والجماعات النسائية . ويشمل ذلك استخدام قنوات اتصال جديدة مع المنظمات غير الحكومية خلال فترات ما بين

الدورات ، وترتيبات للاستفادة بطريقة منتظمة من النتائج التي تستخلصها المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، ومن خبرتها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وإعداد التقارير التي تقدم إلى اللجنة .

بيان - علاقة اللجنة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتها الفرعية

٣٣ - أوصى المؤتمر ، في الفقرة ١٢-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، بأن تأخذ الطرائق التنظيمية للجنة في الحسابان العملية الجارية الممثلة في تشغيل وإعادة تشكيل أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين ذات الصلة ، ولاسيما التدابير التي أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٤٥ ، المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، وغيرهما من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وترتدي توصيات مماثلة في الفقرتين ٢-٢٨ و ٨-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ .

٣٤ - ولكي تعمل اللجنة كمركز تنسيق لمانعى القرار في المنظمات الحكومية الدولية في مجال تكامل البيئة والتنمية داخل الأمم المتحدة ، ي ينبغي لها أن تبني أعمالها على أعمال جميع الهيئات الفرعية القطاعية والحكومية الدولية المناسبة ، التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي تتناول مسائل تتعلق بالتنمية المستدامة ، وأن تعد على ذلك الأسس توصيات شاملة ومتسقة ، في مجال السياسة ، تقدمها إلى المجلس ، وعن طريقه ، إلى الجمعية العامة . ومن هنا من الضروري وجود تقسيم واضح للمسؤوليات بين اللجنة والهيئات المذكورة أعلاه ، فضلاً عن تحديد الأنماط المثلث لتقديم التقارير .

٣٥ - وي ينبغي للجنة أن تستفيد بشكل خاص من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي ي ينبغي ، وفقاً لجدول أعمال القرن ٢١ ، أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في متابعة أعمال المؤتمر . وسيلزم ، في تنفيذ ما انتهت إليه المؤتمر من نتائج ، ولاسيما جدول أعمال القرن ٢١ ، وجود تعاون وشيق بين اللجنة ومجالس إدارة هذه البرامج ، بطريقة متبادلة الدعم .

٣٦ - ولعدد من الهيئات الفرعية الأخرى ولاية واضحة إزاء فضول معينة من جدول أعمال القرن ٢١ (على سبيل المثال : لجنة السكان ، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية ، واللجنة الاحصائية ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة وبالطاقة لافرض التنمية . وينبغي اتخاذ الخطوات الازمة لضمان التعاون الفعال بين هذه الهيئات واللجنة . وللهيئات الأخرى المكونة لجهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرعى أيضا دور تؤديه في متابعة أعمال المؤتمر . وسيتعين استعراض وتعديل خطط العمل لجميع الهيئات الفرعية لتلبية مقتضيات جدول أعمال القرن ٢١ ، وللتركيز بصورة أشد على مفهوم التنمية المستدامة المتضمن . وبتعبير أعم ، ينبغي أن يؤخذ إنشاء اللجنة واحتضاناتها في الحسبان عند موافلة استعراض هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق تشريع المجلس .

٣٧ - وسيكون من الضروري أيضا تنظيم تعاون فعال بين اللجنة والمجلس نفسه ، ولاسيما بغية تجنب تكرار المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة . وسيكون دور اللجنة تأمين النظر المعمق في جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وتقديم مشورتها وتوسيعاتها في مجال السياسة إلى المجلس ، وعن طريقه إلى الجمعية العامة . وسوف يتيح المجلس ، بدوره ، فرصة لدمج نتائج عمل اللجنة في طائفة أكبر من المسائل الواردة على جدول أعمال المجلس ، بما في ذلك الانشطة التنفيذية وعمليات الإغاثة الإنسانية والطارئة . ومن شأن توصيات اللجنة المتعلقة بتنفيذ المنظمات الحكومية الدولية لجدول أعمال القرن ٢١ ، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها ، أن تساعد المجلس بشكل خاص في الاضطلاع الفعلى بما عليه بموجب الميثاق من مهام تتصل بالتنسيق على نطاق المنظومة بشكل عام ، فضلا عن مسؤولياته المحددة عن الإشراف والتوجيه "على نطاق المنظومة ، على التنسيق والتكميل لما لسيams الأمم المتحدة وبرامجها من جوانب بيئية وإنمائية" ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٠-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ .

٣٨ - ولتحقيق تقسيم العمل بين المجلس واللجنة على الوجه الأمثل ، ولاسيما فيما يتعلق بدور ومهام الأجزاء رفيعة المستوى ، ومع مراعاة الفقرة ١٠-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، يمكن تصور الترتيبات التالية :

(٤) قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر في تقرير اللجنة مع التركيز بشكل خاص على التكامل المفاهيمي بين عمل اللجنة والمسائل الأخرى الواردة في جدول أعمال المجلس ؛

(ب) اضطلاع المنظمات الدولية ، في غضون تنفيذ الجزء التنسيقي للمجلس ، بالنظر في النتائج ذات الصلة من عمل اللجنة المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ،

(ج) الاستعراض الدوري العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لعمل اللجنة في نطاق الجزء الرفيع المستوى من برنامج المجلس ، مع التركيز على الأولويات والمسائل الجديدة و/أو المتولدة وال المجالات الرئيسية التي تكتنفها المشاكل ، وما إلى ذلك ،

(د) ينبغي استحداث طرائق لتحقيق تزامن برنامج عمل اللجنة المقبل بطريقة مثل ، بما في ذلك جزؤها الرفيع المستوى ، مع برنامج عمل المجلس الموضوع لعدة سنوات وموضوعات السياسة الرئيسية التي ينظر فيها خلال العمل بالاجزاء الرفيعة المستوى للمجلس ، وذلك بفرص كفالة التعاون الفعال وتتجنب الإزدواج .

٣٩ - وسيكون من الأمور الهامة أيضا ضمان النظر الفعال في المسائل ذات الصلة في الجمعية العامة نفسها . وسيجري إطلاع الجمعية العامة على تقارير اللجنة ، في سياق تقارير المجلس السنوية . وعدد تقرير كيفية اضطلاع الجمعية العامة بتناول تقارير اللجنة ، ينبغي النظر بعناية في ضرورة تلافي الإزدواج والتكرار في المناقشات . فإن مختلف جوانب جدول أعمال القرن ٢١ تقع في مجالات اختصاص اللجان الثانية والثالثة والرابعة للجمعية العامة . ولهذا السبب تقرر ، في الدورة الحالية ، أن يجري تناول موضوع متابعة أعمال المؤتمر في الجلسات العامة .

٤٠ - أوصى المؤتمر في الفقرة ٩-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، بأن تنظر الجمعية العامة نفسها ، يومها الجهاز الرئيسي لتقرير السياسات وللتقييم ، في توقيت استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وكله وجوانبه التنظيمية . وتوصي كذلك بشأن تنظر الجمعية العامة في عقد دورة استثنائية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٧٧ ، وذلك لاغراض الاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١ مع اضطلاع بأعمال تحضيرية كافية على مستوى عال . ويمكن أن تكون الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة موضوع تقرير يعوده الأمين العام ليقدمه في دورة مقبلة للجمعية العامة .

٤١ - وتشير جميع الاعتبارات الواردة آنفا إلى الأهمية الخاصة لضمان أن تضع الجمعية العامة ، عند اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المطروحة في هذا الفرع من التقرير ، موضوع الاعتبار الكامل المناقشات الجارية حول دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية ، وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بحيث ينسجم

وضع اللجنة في آلية الأمم المتحدة الحكومية الدولية التي تتناول مختلف جوانب البيئة والتنمية وتساهم في ترشيد القدرة على اتخاذ القرار في هذا المجال . ويبدو من الأهمية بمكان في هذا السياق ، إذا أخذنا في الاعتبار العملية الجارية لتنشيط المجلس - بما في ذلك المناقشات الجارية بشأن إدارة الأنشطة التنفيذية - أن تسمح الجمعية العامة بقدر من المرونة ، بحيث تكون في وضع يتيح لها الأخذ بمزيد من التعديلات ، بما في ذلك تعديلات في تكوين اللجنة وأساليب عملها وإجراءاتها وعلاقتها بالهيئات الفرعية الأخرى ، مما قد يكون لازماً على ضوء التطورات .

كاف - المسائل التي يمكن النظر فيها خلال الدورة الأولى للجنة

٤٢ - أوصى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بأن تعقد الدورة الأولى للجنة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٣ . وسيتعين على هذه الدورة أن تحل عدداً من المسائل التنظيمية ، منها تكوين مكتبهَا وهكل برنامج عملها في المستقبل وطرائقه الأخرى .

٤٣ - وفي سياق الأجزاء المشار إليها آنفاً ، قد ترثي اللجنة في النظر فيما يلي :

(أ) شكل ومراحل استعراض جدول أعمال القرن ٢١ ورصده ، ولاسيما الأحكام المتممة بالمالية ونقل التكنولوجيا ؛

(ب) شكل ومراحل استعراض التمويل وآليات التمويل ، والطريقة التي يمكن بها اجتذاب المؤسسات المالية إلى هذه العملية ؛

(ج) شكل وعملية النظر في المعلومات المقدمة من مؤتمرات الاطراف في اتفاقيات/اتفاقيات قانونية ؛

(د) شكل وعملية النظر في المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات الإقليمية ؛

(هـ) وضع برنامج العمل الموضوعي اللازم لدعم مداولات اللجنة ، ولاسيما بالنظر إلى ضرورة الامتناع في التوجّه نحو تطوير جدول أعمال القرن الـ ٢١ في المستقبل .

٤٤ - وقد ترحب اللجنة أيها في موافلة النظر ، حسب الاقتضاء ، في وضع طائق وإجراءات محددة لمشاركة أعضاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى ، فضلاً عن ممثلي المنظمات غير الحكومية في مراحل عملها .

ثالثا - ترتيبات التنسيق بين الوكالات لمتابعة أعمال
المؤتمر ودور لجنة التنسيق الإدارية

٤٥ - يقتضي تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مستوى من التعاون لم يسبق له نظير ، ليس فقط بين الأمم وإنما أيها بين المنظمات الدولية ، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها . ذلك أن جدول أعمال القرن ٢١ نفسه يؤكد ضرورة تعزيز التنسيق وتحقيق تعاون وشيق وفعال فيما بين الوكالات مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية باعتباره شرطاً لاما لالية متابعة فعالة لأعمال المؤتمر .

٤٦ - وتذكر الفقرة ٤-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ بعبارات أكثر تحديداً أن "الجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً يتبعن عليها القيام به في تنسيق جدول أعمال القرن ٢١ في حدود اختصاصات كل منها . ولضمان التنسيق المناسب وتجنب الأزدواجية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي وجود تقسيم فعال للعمل بين هاتس أجزاء منظومة الأمم المتحدة على أساس ملحوظاتها ومزاياها النسبية" . وتذكر الفقرة ١-٣٨ أنه حيث أن الجمعية العامة هي المحفل الدائم لوضع السياسات فإنها هي التي تقدم التوجيه العام لمنظومة الأمم المتحدة . وتعهد الفقرة ١٠-٣٨ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في نطاق الدور المنوط به بموجب الميثاق ، بمهمتين هما التنسيق والمراقبة على نطاق المنظومة .

٤٧ - وتشمل الأهداف المحددة للفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، في جملة أمور ، الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل البيئة والتنمية ، وال الحاجة إلى إقامة تعاون فعال وتبادل للمعلومات بين أجهزة ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة والهيئات المالية المتعددة الأطراف ، وال الحاجة إلى ضمان تقسيم المسؤوليات تقسيماً واضحاً وتجنب الأزدواجية في منظومة الأمم المتحدة . وكما أشير في الفصل الفرع "خامساً" أدناه ، يقوم الأمين العام حالياً بمراجعة ترتيبات الأمانة العامة في استعراض البرامج و/أو تنسيقها ، مراعياً عدة أمور منها احتياجات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، ضماناً لتماشيها مع هذا التنفيذ ودعمها له .

٤٨ - وتمشيا مع الفقرة ١٦-٢٨ ، ينبغي لجدول أعمال القرن ٢١ أن يكون الإطار الرئيسي لتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التكامل بين البيئة والتنمية . ولتنفيذ هذه التوصيات ، ينبغي على جميع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تتبع برامج ملموسة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تتخذ ترتيبات للإبلاغ عن أنشطتها المتصلة بذلك . وفي هذا الصدد ، تؤكد الفقرة ٤-٣٨ على ضرورة "إجراء عمليات استعراض جادة ومستمرة لسياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها" . وفي نفس الصدد ، يوصي المؤتمر في الفقرة ٢٨-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ بأن تنظر هيئات إدارة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها في إعادة تكييف أنشطتها وبرامجها طبقاً لجدول أعمال القرن ٢١ .

٤٩ - وفي الفقرتين ١٥-٢٨ و ١٦-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، سُمِّيَّ المؤتمر بـ "القيادة القوية والفعالة من جانب الأمين العام حاسمة" ، لأنَّه سيكون مركز التنسيق بين الترتيبات المؤسسية داخل الأمم المتحدة ، من أجل المتابعة الناجحة لـ أعمال المؤتمر وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" . كما أكد ضرورة وجود آلية للتنسيق "يتولى الأمين العام قيادتها مباشرة" لـ "كفالة رصد مشاركة منظومة الأمم المتحدة في متابعة أعمال المؤتمر والتنسيق بينها والإشراف عليها بشكل فعال" .

٥٠ - وفي نفس الفرع من الفصل ٢٨ ، المتعلق بالتنسيق بين الوكالات ، دعا المؤتمر جميع رؤساء وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن يتعاونوا مع الأمين العام تعاوناً كاملاً لجعل لجنة التنسيق الإدارية تعمل بفعالية في أداء دورها الحاسم ، ولضمان التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١ . كما أوصى بأن تنظر لجنة التنسيق الإدارية في إنشاء فرق عمل خامدة أو لجنة فرعية أو مجلس لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع مراعاة خبرة الموظفين المعينين لـ "المسائل البيئية" ولجنة المؤسسات الإنمائية الدولية المعنية بالبيئة ، وكذلك دور كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وعلاوة على ذلك ، فقد أبرزت في عدة فصول الحاجة إلى ترتيبات مشتركة بين الوكالات للتنسيق المتعلق بـ "تنفيذ مختلف الأهداف القطاعية والمترتبة بين القطاعات لجدول أعمال القرن ٢١" .

٥١ - وفي ضوء الأحكام السابقة ، قام الأمين العام ، عقب المؤتمر مباشرة ، بتشكيل فرق عمل مخصصة تابعة لـ "لجنة التنسيق الإدارية" برئاسة المدير العام لـ "منظمة الأغذية والزراعة" ، من أجل إعداد مقترنات تنظر فيها لـ "لجنة التنسيق الإدارية" في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٣ (٢٠-٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣) ، وهي تتعلق بأفضل طرق

لتنظيم التفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وببناء على توصيات فرق العمل هذه ، قررت لجنة التنسيق الإدارية الان أن تشكل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ، من أجل تحديد القضايا الرئيسية للسياسة العامة التي تتصل بمتابعة منظومة الأمم المتحدة لاعمال المؤتمر ، ولإشارة على لجنة التنسيق الإدارية بطرق ووسائل تناولها ، بما يضمن فعالية التعاون والتنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وتحقيقاً لهذه الغاية ، متقوم اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة بما يلي :

(أ) في ضوء ما تلتلقاه من لجنة التنسيق الإدارية من توجيه وتعليمات ، ستدلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ التي توفرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة لجنة التنسيق الإدارية وهيئات تنسيقية أخرى خارجها ، وستحدد لجنة التنسيق الإدارية تفاصيلاً السياسة العامة ، والثغرات الرئيسية والقيود التي تؤثر في تعاون منظومة الأمم المتحدة في متابعة أعمال المؤتمر ؛

(ب) مستعرض توصيات لكي تنظر فيها لجنة التنسيق الإدارية وتبت فيها ، وهي تتعلق بتعزيز فعالية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ؛

(ج) متعددة بناء على (أ) و (ب) أعلاه تقارير موجزة تحدد القضايا وتقدم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والتنسيق ، لكي تبت لجنة التنسيق الإدارية فيها ؛ وينبغي أن تُعد هذه التقارير بشكل يجعلها توفر أساساً لتقارير لاحقة تقدمها لجنة التنسيق الإدارية إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة (حسبما تطلبها الفقرة ١٧-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١) ؛

(د) أن تؤدي المهام الأخرى التي تطلبها لجنة التنسيق الإدارية ومنها ما يقتضيه الأمر من رد ومتابعة مقررات اللجنة ذات الصلة .

٥٢ - وسيكون الاشتراك في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة على مستوى كبار المسؤولين من عدد أسماء من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية . وسيشمل ذلك المنظمات التي توفر الأعضاء الأساسيين لفرق العمل المخصصة

التابعة للجنة التنسيق الإدارية المشار إليها في الفقرة ٥٤ أعلاه - وهم منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - وعضويين آخرين يسمى بهم الأمين العام هما منظمة العمل الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وستقوم لجنة التنسيق الإدارية باستعراض هذا التشكيل كل عامين . من ناحية أخرى ، ستظل اللجنة المشتركة بين الوكالات مفتوحة لجميع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية المهتمين بقضايا محددة مدرجة في جدول أعمال دورتها . والأمين العام هو الذي يسمى رئيس اللجنة التشاور مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية .

٥٣ - وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ ، أجرت لجنة التنسيق الإدارية أيضا استمراها عاما لسير عملها ولسير عمل أجهزة اللجنة ، بهدف تعزيز التنسيق العام بين الوكالات ، وتبسيط وترهيد هيكل هيئاتها الفرعية وأساليب عملها . ومساعدة منها في هذه العملية ، قررت لجنة التنسيق الإدارية أيضا أن تبدأ اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ، بمساعدة من هيكل دعم الأمانة المشار إليه في الفرع الخامس أدناه ، في عملية الاستفادة من مشاورات بين الوكالات تساعد لجنة التنسيق الإدارية على : تيسير إداء أجهزة التنسيق المشتركة بين الوكالات ، وتوزيع وتقاسم مسؤوليات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، ورصد آية احتياجات مالية جديدة وإضافية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تتصلق بجدول أعمال القرن ٢١ ، مع مراعاة قرارات مجالس إداراتها ، وتقدير احتياجات الإبلاغ ذات الصلة ، وإصدار توصيات بشأن تبسيطها . كما طُلب إلى اللجنة المشتركة أن تقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار إلى دورة لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٣ .

٥٤ - وقررت لجنة التنسيق الإدارية أيضا أن تدرج في جدول أعمالها بندا دائمًا يتعلق بمتابعة منظومة الأمم المتحدة لأعمال المؤتمر . وبذلك ستكون أجهزة التنسيق الخامسة بمتابعة أعمال المؤتمر داخل لجنة التنسيق الإدارية مؤلفة من : لجنة التنسيق الإدارية نفسها ، واللجنة المشتركة والأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية بعد تبسيطها ، الأمر الذي يكفل التكامل والتآزر فيما وعمليا .

٥٥ - وهناك تفاصيل أخرى تتعلق بهذه الترتيبات المؤسسية ، وباحتياجات لجنة التنسيق الإدارية بشأن المبادئ والمبادئ التوجيهية الخامسة بتوزيع وتقاسم المسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وبتعزيز

التعاون بين مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف وبين مؤسسات اخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وهذه التفاصيل واردة في بيان اعتماده لجنة التنسيق الإدارية وسيقدم إلى الجمعية العامة في إضافة مستقلة لهذه الوثيقة .

٥٦ - كما سُيُطّلع الأمين العام لجنة التنمية المستدامة على نتائج المناقشات التي ستجرى في لجنة التنسيق الإدارية والإجراءات التي ستتخذ داخلها بشأن ترتيبات التنسيق على صعيد المنظومة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

رابعا - الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى
للتنمية المستدامة

٥٧ - تذكر الفقرة ١٨-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ أن بإمكان الهيئات الحكومية الدولية والأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة كل الاستفادة من خبرة مجلس استشاري رفيع المستوى يتالف من أشخاص بارزین من ذوي المعرفة في مجال البيئة والتنمية ومنها العلوم ذات الصلة ، ويعينهم الأمين العام بمفتقهم الشخصية .

٥٨ - والمهمة الرئيسية لهذا المجلس هو أن يُسدي إلى الأمين العام مشورة الخبراء على مستوى رفيع ، وأن يعينه على وضع مقترنات يقدمها إلى لجنة التنسيق الإدارية وللجنة التنمية المستدامة .

٥٩ - ويرى الأمين العام أن يتالف المجلس من أشخاص بارزین يمثلون بشكل عريض جميع مناطق العالم ولهم خبرة مرموقة في مختلف القضايا الواسعة التي ستتناولها لجنة التنمية المستدامة ومنها جدول أعمال القرن ٢١ . وهو يرى أن يتالف أعضاؤه من عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٥ شخصا ويأتون من تخصصات علمية ومن دوائر الصناعة والمالية وجهات أخرى رئيسية غير حكومية ، وكذلك من تخصصات مختلفة تتعلق بالبيئة والتنمية . وينبغي أيضا إيلاء المراعاة الواجبة للتوازن بين الجنسين . وينبغي أن يساعد المجلس الأمين العام على الاتصال بمجموعة واسعة من الخبراء المستقلين ومنهم ما هو موجود في المعاهد الوطنية والإقليمية والعالمية ، وكذلك الاطلاع على تصورات كبرى الفئات والمهن . وله أن يطلب مشورة المجلس عند الحاجة . ولأعضاء المجلس أيضا أن يشاركوا في دورات اللجنة ، عند الطلب ، وخصوصا في الجزء الرفيع المستوى الخاص بالسياسة ، لإصداء مشورة الخبراء .

- ٦٠ - وما يشل الأمين العام احتمال التداخل بين وظائف المجلس كما تقدم ذكره
ومهام لجنة التخطيط الانمائي التي شكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٦٦
لتقييم اتجاهات واحتمالات التنمية العالمية ولوحة توصيات في مجال التنمية
والتعاون الاقتصادي الدولي . وحيث أنه يحتمل أن تكون المجالات التي يفطريها عمل لجنة
التخطيط الانمائي ونوع الخبرة المتاحة بين أعضائها شبيهة بتلك الموجودة في المجالس
الاستشاري الرفيع المستوى ، يقترح الأمين العام إنشاء هيئة واحدة لإصدار المشورة على
مستوى رفيع في كافة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية . وبناء على ذلك ، ورهنًا
بآراء الجمعية العامة ، ينوي الأمين العام أن يقدم اقتراحًا إلى أعضاء اللجنة
الامشتشارية الرفيعة المستوى ، خلال الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
لعام ١٩٩٢ مع مراعاة عضوية لجنة التخطيط الانمائي وأختصاصاتها .

خامسا - هيكل دعم الامانة

٦٦ - ذكر المؤتمر في الفقرة ١٩-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ أن "وجود هيكل لدعم الامانة مؤهل وكفوء بدرجة عالية ، يستعين ، في جملة أمور ، بالخبرة الفنية المكتسبة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، أمر ضروري لمتابعة أعمال المؤتمر وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وأوصى بأن يقدم هيكل دعم الامانة المشار إليه الدعم لاعمال كل من آليات التنسيق الحكومية الدولية والآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات . وأوصى كذلك في الفقرة ١١-٣٨ أن يوفر هذا الهيكل الدعم للجنة المعنية بالتنمية المستدامة .

٦٦ - ويؤيد الأمين العام كل التأكيد الذي وضعه المؤتمر على ضرورة أن تعتمد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات على دعم ملائم وكفؤ من جانب الأمانة . وستدعو الحاجة ، في الفترة المقبلة القيام بقدر كبير من الأعمال المعابة مفاهيميا داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها لتحليل برامج العمل القائمة والمخطط لها تحليلا مستفيضا وامتناع السياسات الحالية والميزانيات والأنشطة ، ووضع مقترنات تفصيلية لمجالس الإدارة بشأن الطريقة التي يمكن أن تكيف بها أوضاعها للوفاء بأهداف المؤتمر .

٦٦ - وبالتالي ، فإنه يستلزم إجراء متابعة موضوعية لاعمال المؤتمر في إطار مركز تنسيق يمكن تحديده داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لمساعدة الأمين العام في تنسيق تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر وتعزيز التعاون والتضامن بين الوكالات في ميدان

البيئة والتنمية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة . وستكون هذه الوحدة التابعة للأمانة العامة مسؤولة أيضاً عن توفير دعم فني من الأمانة لاعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ، التابعة للجنة التنسيق الإدارية . ولتحقيق هذه القائمات ، ستقوم هذه الوحدة بمجموعة المهام التالية :

- (أ) رصد وتحليل المعلومات بشأن التقدم المحرز فيما حققته المنظمات الدولية والمؤسسات والاليات المالية والأنسانية ذات الصلة في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الدولي ؛
- (ب) جمع المعلومات وتحليلها بغية مساعدة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة على رصد وتقييم التقدم المحرز نحو إنجاز الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، لاسيما تلك المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا ؛
- (ج) جمع وتقييم المعلومات التي تقدمها الدول والمنظمات الأقلية ودون الأقلية بغية تحليل الاتجاهات الرئيسية والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيدين الوطني والإقليمي ؛
- (د) جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المكوك القانونية ذات الصلة والنظر ، عند الحاجة ، في مكوك جديد في مجالات لا تغطيها المكوك الحالية ؛
- (هـ) جمع وتحليل المساهمات المقديمة من المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك الأوساط العلمية ودوائر الأعمال ؛
- (و) القيام ، استناداً إلى المهام المحددة أعلاه ، بإجراء الدرامات المطلوبة وسياسة التوصيات المناسبة الرامية إلى تمكين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة من تقديم توجيهات عامة في مجال السياسات لتنفيذ أهداف ومقترنات برنامج العمل المعتمد في ريو ؛
- (ز) توفير مركز تنسيق للآلية الفرعية المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل تنسيق وموازنة الأنشطة المفطوع بها على نطاق

المنظمة فيما يتصل بتنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ،
لاسيما تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ :

(ج) ضمان التنسيق الفعال بين الانشطة التي تتطلع بها مختلف اجزاء
منظومة الامم المتحدة فيما يتصل بالتخطيط والبرمجة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن
٢١ ، بغية تحقيق التقسيم الامثل للعمل والمسؤوليات وتجنب الازدواجية ، والاستفادة من
خبرة نهج الفريق العامل الذي تم إنشاؤه أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر ،

(ط) توفير الدعم للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية
المستدامة وإقامة اتصال مع اعضائه ،

(ي) إقامة واستمرار الاتصال الفعال مع المنظمات الدولية والمؤسسات
المالية خارج الامم المتحدة التي تعالج قضايا التنمية المستدامة وكذلك مع ائمانات
الاتفاقيات ذات الصلة ،

(ك) العمل كمركز تنسيق للحكومات بشأن جميع المسائل المتعلقة بمتابعة
أعمال المؤتمر وأعمال اللجنة ،

(ل) الاستمرار ، مع مراعاة الخبرة المكتسبة والاجراءات الموضوعة أثناء
العملية التحضيرية للمؤتمر ، في توفير الاتصال والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية
النشطة في ميدان البيئة والتنمية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بعمل اللجنة
ومتابعة أعمال المؤتمر ،

(م) القيام ، بالتعاون مع إدارة هؤون الإعلام بالامانة العامة ، بتوزيع
المعلومات على الجمهور ووسائل الإعلام الجماهيري فيما يتعلق بعملية متابعة أعمال
المؤتمر بغية استمرار وتعزيز المستوى الرفيع من الوعي العام الذي أوجده المؤتمر
بشأن مسائل التنمية المستدامة .

٦٤ - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون الدولي من أجل
التنمية ودور منظومة الامم المتحدة (A/47/1 Add.1/82/E/1992) والمكرر في تقريره السنوي عن
أعمال المنظمة (A/47/1) وكذلك في تقريره المتعلق بإعادة تشكيل وتنشيط الامم
المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين ذات الصلة (A/47/534) المعرض

على الجمعية العامة ، فإن الأمين العام يشارك حاليا في اجراء استعراض شامل لهيأكل الأمانة العامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، بغية زيادة ترشيفها وتحقيق زيادة فعالية توزيع المسؤوليات على نطاق المنظومة . والهدف هو تعزيز نوعية واتساق الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة الى الهيئات الحكومية الرئيسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك دعم جهود الاصلاح الجارية حاليا ، وتحسين فعالية أنشطة الأمانة عموما فيما يتعلق بجمع البيانات واجراء البحث من جهة ، والأنشطة التدفيعية من جهة أخرى .

٦٥ - ومن بين العوامل الرئيسية الجاري مراعاتها في هذا الاستعراض الاحتياجات الازمة لدعم الأمانة من أجل متابعة أعمال المؤتمر ، وكذلك الخبرة المكتسبة في المرحلة الاولى لإعادة التنظيم ، ووضع التعديلات الناشئة التي سيتم ادخالها في الهيأكل في مكانها الصحيح في هذه المرحلة .

٦٦ - ورهنا بنتائج هذا الاستعراض ، فإن الأمين العام ليس في وضع يتبع له أن يضع بعبارات محددة في هذا التقرير احتياجاتاته بشأن الموقع المحدد داخل الأمانة العامة للترتيبات المؤسسية الازمة لمتابعة أعمال المؤتمر . ويعتزم الأمين العام أن يفعل ذلك وأن يقدم ، في وقت لاحق أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، بيانا عن الاشار المحددة المتعلقة بملك الموظفين .

٦٧ - وفيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية التي يقوم عليها نهج الأمين العام بشأن هذه المسألة . أولا ، يقدر الأمين العام اعتراف المؤتمر بالحاجة الى تجنب النظر الى الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال المؤتمر ، بمعزل عن الجهود المبذولة حاليا لإعادة التشريع والاصلاح ، والقيام ، بدلا من ذلك ، بتوفير الدعم اللازم للأمانة في هذا المجال العريض ، "في إطار عملية إعادة التشكيل الحالية والمستمرة للأمانة العامة" ، على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ . وفي ضوء ذلك ، فإن الأمين العام يشاطر المؤتمر تأكيده على ضرورة "استخدام الموارد القائمة على أفضل وجه" . وأخيرا ، يولي الأمين العام الاهتمام القصوى لضمان أن يستوفي دعم الأمانة أعلى معايير الكفاءة ، بما في ذلك عن طريق التوازن المنصف بين الجنسين ، على النحو المحدد في الميثاق .

٦٨ - واستنادا الى هذه الاعتبارات العامة ، يتبع في تحقيق توازن ملائم بين هذين رئيسين . أحدهما ، هو ضمان أن تعطي الترتيبات المؤسسية الجديدة مسألة التنمية

القابلة للإدامة الهمة الوضوح الذي تستحقه داخل الهيكل العام للمنظمة . والهدف الثاني هو مراعاة أن تكون هذه الترتيبات مبتكرة ولا تعرقل وضع توزيع أكثر وضوحاً للمسؤوليات داخل الأمانة بل تsem في ذلك ، وكذا في تحقيق الاتساق العام لدعم الأمانة للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

٦٩ - وتحوي الاعتبارات المذكورة أعلاه ، فضلاً عن الملاحظات الواردة في الفقرات من ٣٣ إلى ٤١ أعلاه ، بشأن العلاقة بين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، بامتداد وجود هيكل واحد مبسط يهيئ إطاراً موحداً لتوفير الدعم الشامل للمجلس من جهة ، ولقيام الأمانة بمتابعة أعمال المؤتمر ، من جهة أخرى . وتركز هذه المهام المتراقبة على تحليل وتجميع المدخلات ، وتوفير الدعم اللازم لمهام التسيير الرئيسية واستمراره في تطبيق السياسات . ويتبين عند وضع هذه المهام تحت إشراف موحد إيجاد الاتساق الذي يsem في تحقيق الكفاءة وتساوق السياسات عموماً .

٧٠ - ولايزال النظر جارياً في انساب الترتيبات الهيكلية للمجموعات الأخرى من المهام في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يتصل بجمع البيانات واجراء البحوث من جهة ، والأنشطة التنفيذية من جهة أخرى ، وذلك كجزء لا يتجزأ من المرحلة الحالية لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة . وسيعود الأمين العام ، في وقت لاحق من هذه الدورة ، الى عرض هذه المسائل ، بما في ذلك سبل تحقيق توازن أفضل بين المهام المؤداة في المقر وتلك التي يمكن أن تقوم بها على أفضل وجه اللجان الإقليمية والبرامج المعنية التابعة للأمم المتحدة .

الحواشي

- (١) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ريو دي جانيرو ، البرازيل ، ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26) ، المجلدات الاولى الى الخامسة .
- (٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات ، انظر مرجع ممارسات هيئات الامم المتحدة والملاحق ١ الى ٤ ، المادة ٦٨ ، الجزء ١ ، الفرع جيم "الوظائف والسلطات" .
- (٣) يمكن تنظيم اعداد مختلفة من الاجراءات ثناء دورات معينة للجنة .
- E/5715/Rev.1 (٤)
- E/5975/Rev.1 (٥)
- (٦) شملت مقرر الجمعية العامة بشأن توصية اللجنة التحضيرية للمؤتمر بكفالة اشتراك الجماعة الاقتصادية الإدارية اشتراكا كاملا في المؤتمر .
